مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦١١**

الخميس، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد تفروف .... (بلغاريا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد لافروف

أيرلندا .... السيد كور

الجمهورية العربية السورية .... السيد مقداد

سنغافورة .... السيدة فو

الصين .... السيد وانغ ينغفان

غينيا .... السيد تراوري

فرنسا .... السيد لفيت

الكاميرون .... السيد بيلينغا إيبوتو

كولومبيا .... السيد بالدييسو

المكسيك .... السيد أغيلار سينسر

موريشيوس .... السيد كونجول

النرويج .... السيد كولبي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد ويليامسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

02-59582 (A)
0259582

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أُبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل.

أعطي الكلمة للسيد الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن يُطلب إليَّ الحضور مرة أخرى أمام المجلس لكي أحيط الأعضاء علما بالحالة في أفغانستان. كما يشرفني، سيدي، أن أتكلم تحت رئاستكم.

إن الجمعية العامة واجتماع الوزراء رفيعي المستوى من أكثر من ٢٠ دولة يوم الجمعة الماضي تأييدا لأفغانستان أتاحا فرصة في الوقت المناسب للمجتمع الدولي لكي يجدد التزامه إزاء أفغانستان وللتفكير فيما تحقق، والأهم من ذلك، فيما ينبغي عمله في المستقبل. والتقييم المتأني أمر ضروري بينما تبدأ السلطة الانتقالية ولايتها لمدة سنتين وتشرع في التصدي لتحديات توطيد السلام في أفغانستان.

إن محاولة اغتيال الرئيس قرضاي في ٥ أيلول/سبتمبر وتفجير سيارة في كابول في نفس اليوم يدلل مرة أخرى على البيئة الأمنية الصعبة التي تواجهها الإدارة الانتقالية. والواقع أيضا أن شعب أفغانستان يتوقع تحسنا حقيقيا في حياته اليومية. ولذلك، فإن هيبة وشرعية الإدارة الانتقالية ستتوقف على قدرتها على المعالجة الفعالة للاحتياجات الماسة لإرساء الأمن والإنعاش. أما إذا فشلت الإدارة، فسيترسخ التفتيت ويتزايد التطرف، وعندها قد يجري اجتذاب البلدان الأجنبية والمجموعات والأفراد مرة أخرى إلى الميدان ومن الأرجح أن يعقب ذلك استئناف العنف على نطاق واسع.

ورغم ذلك، قطعت أفغانستان شوطا طويلا. و لم يكن من المتصور قبل عام أن يمثل رئيس أفغاني منتخب باقتراع سري أمام الجمعية العامة ليرسم الخطوط العريضة لتصور لدولة أفغانية تصر على تحديث نفسها وتُبنى على أساس الإرث الثري للحضارة الإسلامية لكي تعزز العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته – أي أفغانستان عازمة على تعزيز التسامح وتحقيق الازدهار. وهذه أهداف نبيلة وقيِّمة، إلا أن الرئيس قرضاي يعلم أكثر من أي شخص آخر – وقد قال ذلك بنفسه في الأسبوع الماضي في

كل مناسبة – أن أفغانستان لن تحقق هذه الأهداف دون دعم ملتزم ومستديم وسخي من المجتمع الدولي.

ومواجهة التحديين المتلازمين للأمن والإنعاش أمر لا يمكن للإدارة الانتقالية أن تحققه بمفردها. فهي – ببساطة – لا تملك الموارد التي تمكّنها من ذلك. والمشاريع الرئيسية للبنية التحتية – في النقل والطرق والطاقة والاتصالات والمناجم والصناعة والمياه والزراعة – التي يمكن أن تولِّد فرص العمل وتحسِّن الآفاق الاقتصادية والتجارية وتيسِّر الاستثمار الأجنبي تتطلب إسهاما ماليا وتقنيا ضخما من خارج أفغانستان.

والإعلان في الأسبوع الماضي عن صفقة معونة بمبلغ ١٨٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة العربية السعودية لبناء الطرق تشكِّل تطورا إيجابيا إلى أقصى حد. ومما يثلج صدرنا كذلك تعهد الاتحاد الأوروبي بإصلاح الطريق بين كابول وجلال أباد.

ولكن علينا أن نتذكر أن الإدارة الانتقالية في أفغانستان تفتقر الآن إلى الميزانية المتواضعة جدا المطلوبة لكي تفي بنفقاتها الجارية الأساسية. وأرجو أن يكون المانحون قد استمعوا إلى النداء الملح الذي وجّهه الرئيس قرضاي وأن نتذكر جميعا التعليقات التي أدلى بها الأمين العام في طوكيو وفحواها أن ملايين اليوم ستكون قيمتها مليارات في المستقبل.

ومن المهم أيضا أن نتذكر، مع الرئيس قرضاي مرة أخرى، أن معظم التمويل الدولي لا يزال موجها إلى المساعدات الإنسانية، وهذا أمر ضروري ولكنه لا يكفي لاستعادة السلام والاستقرار في البلد. فبدون تهيئة فرص عمل كثيرة، لا يمكن للبلد أن تعالج بعض المهام الملحّة جدا في مجال بناء السلام. وينبغي تهيئة مئات الآلاف من فرص العمل لكي يتمكن فقراء أفغانستان من كسب قوتهم وتسديد ديوهم ولكي يجري استيعاب تدفق اللاجئين العائدين، ومعظمهم من باكستان وإيران. ويجب تهيئة مئات الآلاف من فرص العمل الإضافية لتحقيق نزع السلاح الشامل وإعادة الإدماج أو لتوفير بدائل ناجعة لزراعة الخشخاش. وفي أي مجتمع مستقر وآمن، يكون من المتوقع تهيئة العمالة على هذا النطاق نتيجة للاستثمار الخاص بالدرجة الأولى. وفيما يتعلق بأفغانستان اليوم، لا يوجد بديل فوري للاستثمار العام الدولي. وقد يبدو ذلك من الأمور الطموحة، إلا أن هذا هو الثمن الذي أرجو أن يساعد المجتمع الدولي أفغانستان على دفعه نظير إرساء السلام والاستقرار.

ومن وسائل تحقيق هذا الهدف الأخذ باستراتيجية متضافرة تربط أولويات المساعدة بمتطلبات إعادة البناء السياسي والاستقرار. ومن الضروري أن نعجل بتنفيذ البرامج في جميع أنحاء البلد، مثل برنامج التضامن الوطني الذي يدعمه البنك الدولي، والذي يستهدف توليد الدخل في المجتمعات المحلية من خلال مشاريع تستخدم أيدٍ عاملة كثيرة وتعطي النقد مقابل أداء العمل. وسيكون التركيز في هذه المشاريع على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مثل إصلاح الطرق الرئيسية ومرافق المياه المحلية والمدارس والمراكز الصحية.

وتحتاج السلطة الانتقالية إلى المساعدات المالية بشكل ملح في الوقت الحالي من أجل مشروعها الطموح بإدخال عملة جديدة. وقد سبق القيام بمجهود كبير، وإذا سار كل شيء على ما يرام، فستبدأ هذه العملية في أوائل الشهر القادم. وتعتقد الأمم المتحدة أن هذه المبادرة سيكون لها أثر إيجابي جدا على تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الاقتصادي والاتساق الاجتماعي. وكجزء من هذه العملية، ستتناول حكومة أفغانستان إنعاش النظامين المالي والمصرفي في جميع أنحاء البلد. وتؤيد الأمم المتحدة العملية عن طريق المساعدة على القيام بعمليات المشتريات والعمليات السوقية والتخطيط للعملية ورصدها. وأحث المجتمع الدولي على الرد بطريقة

إيجابية على طلب الإدارة الأفغانية من المانحين أن يدعموا هذه الممارسة البالغة الأهمية على الصعيد الوطني.

وتضطلع الإدارة الانتقالية بدور قيادي في التخطيط للمستقبل، كما أن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الحكومة في وضع إطار إنمائي وطني وميزانية وطنية في الشهر المقبل. ويجري تشجيع الوزراء على تحديد رؤيتهم وأولوياتهم الخاصة. وعلى سبيل المثال، حدد وزير التعليم بالفعل أولويات التعليم للـ ١٨ شهرا القادمة، وعزز من جديد رسالة بسيطة، وهي: سقف لكل مدرسة وكتاب لكل طفل وطاولات وكراسي لكل فصل دراسي.

وأحد أهداف الأمم المتحدة هو دعم قدرات الحكومة والمساعدة على تطويرها. والوزارة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تعملان معا على التعجيل بتطوير الحكومة وتحقيق اللامركزية في المساعدة واستحداث برامج وطنية فرعية تناسب احتياجات فرادى المقاطعات وإتاحة استجابة أكثر تكاملا وفعالية من حيث التكاليف من جانب الأمم المتحدة.

لقد تحقق التقدم بالفعل وتساعد الأمم المتحدة السلطات الوطنية على الاضطلاع بدور مركزي أكبر في تنسيق المساعدة. ويجري وضع عدد متزايد من موظفي الأمم المتحدة في المكاتب الحكومية لدعم الإدارة الانتقالية في تطوير سياساتها وأنشطتها. وتدعم الأمم المتحدة المؤسسات الحكومية في تجميع المعلومات الوطنية وتحليل نقط الضعف ووضع نظم للرقابة على التغذية وفي رصد الدعم المقدم من المانحين وتدفق المعونة. وهذه وظائف كانت الأمم المتحدة تضطلع بها وحدها قبل أقل من ١٢ شهرا. وفي الأشهر المقبلة، سيزيد تطوير هذا الدعم عن طريق خطة شاملة لبناء القدرات تركِّز على إصلاح الخدمة المدنية وزيادة اللامركزية على مستوى المقاطعات فيما يتعلق بالمساعدة المتكاملة التي تقدمها الأمم المتحدة.

والبيان الذي أصدره كبار الوزراء في الأسبوع الماضي بعد الاجتماع المخصص رفيع المستوى بشأن أفغانستان دلل على اعتراف المجتمع الدولي بالتحدي الخطير جدا الذي تواجهه أفغانستان الآن، وهو الأمن. والرئيس قرضاي والأمين العام، إلى جانب جميع الأفراد في أفغانستان تقريبا، نادوا مكررا بتوسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولم يكن هذا من المستطاع. ونتيجة لذلك، فإن الأفراد في أفغانستان وفي البلدان المجاورة كذلك يشعرون بخيبة الأمل وبالقلق. ولكن هناك إدراك متزايد الآن بأن جهود الأفغان في مجال الأمن تحتاج إلى دعم أكثر فعالية ومباشر على نحو أكبر. ويراودني أمل كبير في إجراء مناقشات مركّزة حول هذه القضية في كابول في المستقبل القريب، مع مشاركة السلطات الأفغانية والأمم المتحدة والأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي. والفكرة وراء الحاجة إلى تعاون دولي في هذا الصدد فكرة بسيطة جدا، وهي أن أفغانستان ليس لديها جيش وطني ولا شرطة وطنية وسيستغرق بناؤها بعض الوقت.

ويدرك الأفغان أنفسهم أن عليهم أن يبذلوا جهدا أكبر مما بذلوه حتى الآن في هذا الصدد؛ وجزء كبير من جهود الحكومة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، يجب أن يتركز في الأسابيع القادمة على هذه القضايا.

وقبل نهاية السنة، يجب أن يكون هناك جدول أعمال ذو مصداقية ويمكن تحقيقه من أجل بناء جيش وطني وشرطة وطنية يحلان تدريجيا محل قوات الطوائف والقوات التي تنتشر في واقع الأمر في جميع أنحاء البلد حاليا. ويتطلب ذلك تسريح كثير من العناصر المسلحة المختلفة ومساعدتها على إعادة الاندماج في المجتمع المدني. كما أنه يتطلب تدريب العناصر الجديدة وإدخالها في الخدمة، ويتطلب إعادة تنظيم وإصلاح وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وخدمات الاستخبارات.

لقد شهد الشهران الأولان من عمل الإدارة الانتقالية انتشارا للصراعات الداخلية والعنف. وكانت الأمم المتحدة نفسها هدفا لأعمال الإرهاب في ثلاث مناسبات متفرقة أثناء الشهرين الماضيين. وتضمنت الإحاطات الإعلامية السابقة للمجلس هجمتين من هذه الهجمات، وهما القنبلة التي ألقيت على مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في قندهار في ٣ آب/أغسطس، والقنبلة التي وضعت إلى جانب حائط بيت ضيافة الأمم المتحدة في كابول في ٢٥ آب/أغسطس. وكان مركز منظمة الأمم المتحدة للطفولة في جلال أباد هدفا لهجمة صاروخية قبل يومين. وفي هذه الحوادث الثلاثة، جرحت فتاة أفغانية صغيرة في كابول، كما أصيب حارس أمني في الهجمة التي وقعت مؤخرا في جلال أباد.

ولم تكن الأمم المتحدة هدفا للعنف في أفغانستان في الماضي إلا مرة واحدة، عندما اغتيل العقيد كالو في كابول عام ١٩٩٨، وكان مستشارا عسكريا لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. والأمم المتحدة تخدم شعب أفغانستان. فهي تطعم الجائعين وتوفر المياه النظيفة للأسر وترعى المرضى وتساعد الأطفال على الذهاب إلى المدارس وتساعد اللاجئين والمشردين داخليا على العودة إلى ديارهم. كما أنها تعمل مع جميع الأفغان على إعادة بناء ما دمّره الصراع الذي استمر ٢٣ عاما. والأفغان من جميع مناحي الحياة يفهمون جيدا أهمية الأمم المتحدة بالنسبة لهم ولبلدهم. ولهذا يأتون تلقائيا بعد كل حادث للإعراب عن تضامنهم وتعاطفهم وعن تنديدهم بهذه الأعمال التي يعتبرونها موجهة ضد شعب أفغانستان ككل.

وتثير هذه الأحداث بعض القلق، كما يثير القلق العنف المتواصل في مختلف أنحاء أفغانستان. ومع أنه حدثت مصادمات محلية متفرقة في أجزاء متعددة من البلد في الآونة الأخيرة، إلا أن الحالة الآن أكثر هدوءا مقارنة بالأسابيع السابقة. وقد كانت التوترات حادة بشكل خاص في الشمال والشمال الشرقي، إلا أنه حدثت تطورات إيجابية خلال الأيام القليلة الماضية في هذه المناطق التي يسودها الاضطراب والتي تتسبب في حدوثه. وقد وافق الفصيلان المتناحران في الشمال، وهما جاميات وجومبيش، على إنشاء قوة مشتركة لمعالجة أسباب العنف وعدم الاستقرار. ومن شأن هذه القوة أن تنزع سلاح جميع الأطراف الضالعة في إثارة الصراع. وبدأت في الأسبوع الماضي العملية التي طال انتظارها لتجريد مزار الشريف من السلاح، وهي المدينة الرئيسية في الشمال. وانسحب جميع القادة الرئيسيين الموجودين في مزار الشريف إلى خارج حدود المدينة بسلاحهم وذخيرتهم. وتجري الآن عمليات مراقبة من جانب الشرطة وأعضاء اللجنة الأمنية أسفرت عن نزع سلاح الكتائب الصغيرة المتبقية. وأعلن دستم وعطا، قائدا فصيلي جومبيش وجاميات في المنطقة، أنه لن يكون هناك مكان في المستقبل للقادة الصغار الذين يقاتلون من أجل منفعتهم الشخصية.

أما في الجنوب الشرقي، فإن باشا خان زادران، الذي كان يتسبب في مضايقة الحكومة ويعلن معارضته للرئيس قرضاي وللممثلين المحليين المعينين من قِبل حكومته، قد أجبر على مغادرة خوست عندما شن الحاكم المحلي هجمة نجحت في طرد قوات زادران من المدينة. ومما يؤسف له أن أفرادا عديدين قتلوا عندما أطلقت قوات زادران المنسحبة الصواريخ على المدينة، إلا أن القتال هدأ بعد ثلاثة أيام، في ١٠ أيلول/سبتمبر. وقد تمكنت الأمم المتحدة الآن من استئناف عملياتها في تلك المنطقة.

وفي الإحاطة الإعلامية الأخيرة في مجلس الأمن حول أفغانستان، أثيرت مسألة العدالة الانتقالية فيما يتعلق بالدعاية التي أحاطت بموقع لمقبرة جماعية في داشت الليلي بالقرب من شيبرغان. وأعتقد أنه من المؤكد تقريبا موت عدد كبير من الناس في ظل ظروف مشبوهة – على أقل تقدير. ومع ذلك، أصدر زعماء الفصائل الرئيسية في الشمال بيانا مشتركا يرفضون فيه الزعم بأن المسجونين من الطالبان اختنقوا في

حاويات في طريقهم إلى سجن شيبرغان. كما أعربوا عن استعدادهم للتعاون مع أية تحقيقات بشرط أن يقوم بها خبراء بشكل موضوعي ومحايد. وذهب فريق حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة إلى الشمال سعيا للحصول على المزيد من المعلومات من الموقعين على هذا البيان. وقد وافقت الإدارة الانتقالية ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية على وجوب إجراء تحقيقات الآن في عدة مواقع تشمل موقعا أو أكثر توجد فيه جثث يفترض أنها من ضحايا الطالبان. وبعثة الأمم المتحدة على اتصال بمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان طلبا للمساعدة على التعرف على أفرقة الطب الشرعي التي يجري الاحتياج إليها لإنجاز هذه المهمة. وستكون هناك حاجة إلى أمن إضافي من الحكومة والسلطات المحلية والمجتمع الدولي لمساعدة المحققين على إنجاز هذه المهمة. ومع ذلك، هناك عبارة تحذير، فمن المحتمل – من المحتمل – أن يمكن إنجاز جزء الطب الشرعي من التحقيق. أما إذا كان من المستطاع إتمام التحقيق بالفعل، وفي أي وقت، فتلك مسألة أخرى. وبطبيعة الحال فإن كفالة أمن الشهود المحتملين وأمن أفرقة التحقيق أيضا من الأمور الهامة جدا. ووفقا للظروف الحالية فإن هذا غير مؤكد بالمرة.

وأدعو المجتمع الدولي إلى عدم إظهار الانزعاج، وألا يركن إلى الدعة في مواجهة الصعوبات الجمّة على طريق استعادة الأمن والازدهار في أفغانستان. وقد حالفنا الحظ في كابول أثناء الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢. فلم تسبب الهجمات الصاروخية المسجلة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه أية إصابات. وتحلى شعب أفغانستان بالصبر والحماس الشديدين طيلة عملية اللويا جيرغا رغم عدم اليقين بالنسبة للأمن والصعوبات الاقتصادية. وقد يكون من نتائج ذلك الشعور ببعض الرضا عن النفس والشعور بأنه يمكن تحقيق عملية السلام في أفغانستان بتكلفة بسيطة يتحملها المجتمع الدولي. فلتكن المحاولة التي كادت أن تنجح في اغتيال الرئيس قرضاي، وفاجعة تفجير سيارة في كابول في ٥ أيلول/سبتمبر وإعراب الأفغان العاديين عن الإحباط بشأن الإنعاش، ليكن كل ذلك نذيرا لنا جميعا سواء كنا من الأفغان أو من غيرهم. وحاوية النفط التي كانت تحمل متفجرات وضبطت قرب كابول في ١٤ أيلول/سبتمبر تؤكد من جديد أن هناك أفرادا يصممون على مواصلة دائرة العنف القاتلة.

وأستعير من بيان الأمين العام بعد محاولة اغتيال الرئيس قرضاي وتفجير السيارة قوله إننا نثق بأن هذه الانتكاسات لن تسفر إلا عن تدعيم عزم المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية الشرعية على إرساء الأمن والاستقرار في أفغانستان.

وإننا ندين بالامتنان للمجتمع الدولي لاهتمامه المتواصل ودعمه المستمر فيما يتعلق بأفغانستان، ولكن الوقت هو جوهر المسألة. فخلال الأشهر التالية لإحياء الذكرى الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر وفي الأسابيع القليلة التي تسبق الاحتفال بالذكرى الأولى لتوقيع اتفاق بون، آمل أن يحول المجتمع الدولي التزامه الثابت إزاء أفغانستان إلى عمل أقوى أثرا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير الإبراهيمي على الإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأدعو أعضاء المجلس الآن لإجراء مشاورات غير رسمية استكمالا لمناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.
